ضربه الله تعالى لمن يعلم ولا يعمل بعلمه وكل من علم ولم يعمل بعلمه فهذا
مثله ان علم هذا العالم جهل والحاصل له من تعلم العلم انما هو مزيد
التعب وعظيم النصب وقد اشار الى هذا المعنى بعض العارفين
وهو ابن عروس بقوله حمار العلم وابتى معناه حامل ثقيل الزاد الحامل
غير ملذذ بحلواه وهو حامل لحمل بالحمل وخرج عن ذلك اى عن الخبرية
المحضة الجملة الانشائية لفظا ومعنى والجملة الخبرية لكنها غير الجملة
الخبرية المحضة اى المتمحضة للخبرية بان تكون انشائية ولو معنى
فانها لا يكونان حالا من معرفة ولا يكونان نعتا لنكرة ثم شرع فى
حكم الظروف والمجرورات بعد المعارف والنكرات بقوله حكم
الظروف الزمانية والظروف المكانية والمجرورات بالحروف الاصلية
التى لا تشبه الزايدة لحكم الجملة الخبرية المحضة وح فتكون تلك
الظروف او المجرورات احوالا او نعوتا او محتملة لهما فى بعد المعارف
المحضة اى المعرفة لفظا ومعنى احوال نحو جاز زيد على الفرس
او فوق الناقة او عسا فالمجرور وهو الفرس واما قوله فالجار
والمجرور اى وهما على الفرس ففيه تسمح والظرف وهو فوق حالان
من زيد لانه اى زيد معرفة محضة اى معرفة لفظا ومعنى كما
تقدم وهى بعد النكرات المحضة اى النكرات لفظا ومعنى اى
التى لا تخصص بوجه من وجوه التخصيص ومنه النكرة المقصودة
فى باب النداء فى صفات نحو مررت برجل فى داره او تحت السقف

فالجار

فالجار والمجرور هما فى داره وفيه ما علمت والظرف وهو فوق
يحتملان الحالية نظرا الى لفظ الثمر فانه معرفة لفظا لانه معرف بال
الجنسية ويحتملان الوصفية نظرا الى معناه اى الثمر فانه نكرة معنى
فان المراد به الجنس اى ماهية الثمر فانها نكرة وحقيقة مطلقا او فى
ضمن فرد ما لا فى ضمن جميع الافراد ولا فى ضمن فرد معين كما علمت فى نظيره
والحكم على نفس الظرف او المجرور بانه حال او صفة خلاف الصحيح
كما نبه عليه فى قوله فان قلت اذا وقعا اى الظروف والمجرورات
حالا او صفة تعلقا بعامل محذوف وجوبا بنا على وجوب تقديره
عاما مطلقا وليس كذلك بل على وجوب تقديره عاما اذا لم توجد
قرينة على الخصوص والا جاز تقديره خاصا وح يكون جاز لمحذوف
كما تقدم وسياتى ايضا وذلك العامل المحذوف وجوبا او جوازا
هو الحال او النعت اى الصفة على الصحيح لا نفس الظرف والمجرور
ولا مجموع المحذوف وذلك الظرف او المجرور فان قدر اى المحذوف
فعلا كانا اى الظروف والمجرورات من قبيل الجمل وان قدر اسما كانا
من قبيل المفردات فلا يخرجان عن الجملة والمفرد وقد تقدم حكم كل
منهما فاوجه افرادهما بالذكر المقتضى ذلك لكونهما قسما ثالثا
قلت فى الجواب عن ذلك ان هذا التقدير الذى ذكرناه اى
تقدير الفعل او الاسم ليس قولا مجمعا عليه فان الاكثرين قدروه
فعلا وغيرهم قدروه اسما وفيه ان من قدر الفعل لا يمنع تقدير الاسم

وهو ثمت صفتان لرجل وهو بدليل معرفة محضة وان كونه محضة يلزم ان يكون الترتيب والتكرار احتمالا فالظروف
والمجرورات الحالية والوصفية نحو يعجبنى الثمر على غصنه او فوق الشجر فالجار والمجرور وهما على غصنه وفيه ما علمت والظرف